النفس فحذرة فكيف بالاطراف ونقص بيانه الاطراف الباقي
لو استحق يمينه فاخرج يساره اباحه فلا قصاص ولا دية على
الاظهر كما لو اباح وبقي قصاص العين وان اخرجها ابدا لم يسقط
قصاصها وعلى المسوق الدية فقط للشبهة وكذا ان غلط وجمل
المسوق غلطه والة لدنه القصاص الثالث لو سرى القطع بعد
القصاص فللوارث القصاص او نصف الدية اذا ورث
استوفى حاصة مقابلة نصفها وان كان قد قطع اليدين فلا دية
وان سرى القصاص احدث لانها ناشية عن مستحق وان جانيا
بالسراية معا او الجاني اخرا حصل القصاص الفصل الثاني
في العفو مقتضى العمد العدوان الدية خلفا عنه على الاصح لقوله تعالى
كتب عليكم القصاص وقوله عليه السلام للعدو مود وان الاصل
في القصاص هو المجانسة وقوله عليه السلام من قتل قتيلا فاهله
بين خيرتين لم يقتض اصالتها فعلى هذا لو عفى العمد ولم يذكر
المال لم يجب كما لو عفى عن مثل المثلي ولو عفى عن الدية وحدها
فهي لانها لم تجب بعد ولو عفى بعد الدية او بأكثر منها وقبل لزم
والا لغا وهنا مسائل الاولى لو جرحه فعفى عنه ثم سرى فلا قصاص
لانها بقيجة معفو وبحب من الدية ما زاد على ارش الجراحة ولو عفا
عن السراية وقلنا سبب الوجوب الزهوق للابرآء وهو الاصح بطل
خلافا لما اوصى له بالدية وقلنا بتلقيها الوارث من المقتول
وهو الاصح الثانية لو قطع فرسن وعفا لزمه قصاص النفس
سقط قصاص الطرف لان استقلاله زال بالسراية وان عكس

فله

فله الخيار على المذهب لانه استحق اهلاكه بطريقين فتوكل احدهما
فبقي له الاخر الثالثة لو قتل الوكيل بعد عفو الموكل جاهلا به
فلا قصاص ويجب عليه الكفارة والدية على الاصح والاظهر انه
لا يرجع على الموكل لانه محسن فلا يغرم الرابعة لو قتع الجانية
بالقصاص صح وسقط فان طلبها قبل الدخول رجع الى نصف الدية
فكان الشقاق تلف في يدها الباب الثاني في الدية والكفارة اما الدية فهي قسمان الاول
الدية وهو ما حصل الملاك عقيبه على وجه يتوقف عليه وكان
عدوانا سواء كان علة او سببا او شرطا كالوهد حاملا فانخضته
جنينا وقد وقع ذلك لعمر رضي الله عنه فشاور الصحابة فقال ابن
عوف انك مؤدب فلا شئ عليك فحظاه علي رضي الله عنه وقال ان
الدية عليك اوصاح صائح طفل فخر ميتا من علو ان مات والا ان صاح
عاليا فحي على الاظهر والظرف اظهر الاولى اجتماع العلة والشرط
كالجرح والرمية فان كانت العلة عدوانا فهو الة الضمان عليها والا
فعلى الشرط ان كان عدوانا كالوحفر عضبا او في شارع ضيق
او لمصلحة نفسه فانه شرط لسلامة العاقبة والا فهدر
فروع الاول لو قتل صبيا الى سبعة فافترس فان قدر على
الامتناع فلا ضمان كما لو قصد قتل بدة المعهود والتزم على الاظهر
لانه يعد اهلاكا الثاني لو ابتلع انسانا فمضى الى النار او ابهر فلا ضمان
اذ غايته انه اكرهه على قتل نفسه بخلاف ما لو كان اعمى فان
مباشرته ساقطة الثالث لو علم السباحة صبيا فغرق ضمن لانه

اوجرح